ايران في عهد سلطان علي خان " وزير أفخم " 17 اذار – 30 نيسان 1907

Iran during the reign of Sultan Ali Khan “Wazir Afkham” 17 March – 30 April 1907

م.د.صفاء كاظم عباس
مديرية تربية بغداد الكرخ /2

الخلاصة

شهد الواقع الايراني تحولات كبيرة في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية وحتى الفكرية اثمرت بمجملها الى دفع الشعب الايراني الى اعلان ثورة دستورية تحمل في طياتها فكراً ليبراليا في محاولة لتقويض الحكم القاجاري المستبد، وعلى الرغم من محاولات النظام القاجاري تحجيم تلك الثورة والوقوف ضدها غير ان اصرار الشعب الايراني ورغبته في احداث تغيير سياسي تمثل بتغيير النظام من ملكي مطلق الى ملكي دستوري دور كبير في ارغام شاهات القاجار أنذاك لإرادة الشعب ولذا شكلت الثورة الدستورية نقطة تحول مهمة وانعطافة كبيرة في تاريخ ايران الحديث والمعاصر .

وبرزت في إيران خلال تاريخها الحديث العديد من الشخصيات لاسيما التي ظهرت في العهد القاجاري، ومنها شخصية (سلطان علي خان) التي عدت من أهم تلك الشخصيات التي كان لها دورا بارزا في إيران، ومن هنا جاء إهتمامنا بدراسة هذه الشخصية التاريخية فلدراسة الشخصيات السياسية أهمية كبيرة جدًا في الدراسات التاريخية، جاء ذلك من مُنطلق فلسفة " دور الرجل في التاريخ "، فالأنسان هو صانع الحدث التاريخي، ولفهم الحدث وملابساته وأسباب حدوثه لابد لنا من معرفة طبيعة الشخصية التي صنعت ذلك الحدث معرفة تامة، وسلطان علي خان من تلك الشخصيات التي ساهمت مُساهمة فعالة في صنع الحدث المميز في تاريخ ايران الحديث، فوضع بصمة واضحة أنعكست نتائجها في تاريخ ايران، إذ عد من الشخصيات الوطنية، لاسيما حول أسلوب تعامله مع مختلف التحديات التي واجهة البلاد من قبل الطامعين بالعرش والقوى الأجنبية، إلا أن التقاء مصالح تلك الجهات أحبطت توجهات ذلك الرجل ومشروعه الوطني.

الكلمات المفتاحية / ايران، العهد القاجاري، الثورة الدستورية، وزير أفخم، تمرد سالأر الدولة.

Keywords: Iran, Qajar era, constitutional revolution, Wazir Afkham, Salar al-Dawla rebellion.

Abstract

The Iranian reality witnessed major transformations in various political, social, and even intellectual aspects, which resulted in pushing the Iranian people to declare a constitutional revolution that carried within it a liberal thought in an attempt to undermine the tyrannical Qajar rule. Despite the Qajar regime's attempts to curb that revolution and stand against it, the Iranian people's insistence His desire to bring about political change, represented by changing the regime from an absolute monarchy to a constitutional monarchy, played a major role in compelling the Qajar Shahs at the time to the will of the people. Therefore, the Constitutional Revolution represented an important turning point and a major turning point in the modern and contemporary history of Iran.

Many personalities have emerged in Iran during its modern history, especially those who appeared in the Qajar era, including the personality of Sultan Ali Khan, who was considered one of the most important figures who had a prominent role in Iran. Hence our interest in studying this historical figure, as studying political figures is of great importance. Very important in historical studies, this came from the standpoint of the philosophy of "the role of man in history." Man is the maker of the historical event, and to understand the event, its circumstances, and the reasons for its occurrence, we must fully know the nature of the personality that created that event, and Sultan Ali Khan is one of those personalities who contributed. He was effective in creating a distinctive event in the modern history of Iran. He left a clear mark, the results of which were reflected in the history of Iran, as he was considered one of the national figures, the convergence of the interests of those parties thwarted the tendencies of That man and his national project

المقــدمة

مثلت الثورة الدستورية في ايران (1905–1911) بداية النهاية للنظام القاجاري من خلال المتغيرات الداخلي التي رسمت ملامح الحياة السياسية في ايران خلال الربع الأول من القرن العشرين، إذ أنها كانت ثورة حقيقية حادة وعنيفة في مختلف الأقاليم الإيرانية. وشكلت الثورة نقلة فورية في الموقع الأجتماعي للسلطة في البلاط الملكي الذي يحكمه شاهان القاجار الى برلمان وطني سيطر عليه اساساً الطبقات الوسطى في المدن،وأكثر من ذلك فأن القاجار لم ينجحوا قط في اعادة ارساء استبدادهم كما انها سببت تحولات جذرية في نظام الحكم (من الملكية الاستبدادية الـى الملكية الدستورية) وفي الاسس الرسمية الشرعية (من ادعاء ظل الله على الارض والحق الألهي للملوك على سيادة الشعب الى حقوق الأنسان وحقوق الملكية غير القابلة للتصرف) بالأضافة الى احداثها تحولاً في المفهوم الرسمي للنظام الأجتماعي (من نظام وراثي وهرمي الى نظام مساواة ديمقراطي مفروض يتمتع جميع المواطنين "المسلمين" دون اعتبار لاصلهم العائلي بفرصة مفتوحة للحصول على المراكز في السلطة)، من جهة اخرى شكلت الثورة الدستورية حدثاً تاريخياً بارزاً ليس في تاريخ ايران الحديث حسب ، بل تعدى ذلك حدودها الاقليمية ليصل صداها منطقة الشرق الأوسط نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التي افرزتها طبيعة الحياة البرلمانية والتطورات التي رافقتها في الوقت الذي كانت المنطقة تعاني من تسلط الحكم الأستبدادي والتحكم بمصير الشعوب .

ومن هذا المنطلق جاءت اهمية أختيار البحث الموسوم (ايران في عهد سلطان علي خان "وزير أفخم") بوصفه موضوعاً قيماً جديراً بالبحث نتيجة لطبيعة التطورات التي شهدتها المراحل الأولى من الثورة الدستورية وما رافقتها من تناقضات في الرأي حول طبيعة الدستور والحياة البرلمانية.

حتمت طبيعة الاحداث، تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاث مباحث فضلاً عن الخاتمة، سلط المبحث الأول الضوء على الأوضاع السياسية في ايران أبان تسلم محمد علي شاه للسلطة 1907، فيما تطرق المبحث الثاني الى وصول سلطان علي خان (وزير افخم) الى الصدارة في ايران مقسماً الى مطلبين،وضح المطلب الأول الازمات السياسية التي رافقت تشكيل حكومة (وزير افخم)، فيما عني المطلب الثاني بتشكيل حكومة وزير افخم وابرز اعمالها، واهتم المبحث الثالث بالتطورات السياسية في عهد حكومة وزير افخم مقسماً الى ثلاثة مطالب ، كانت مسألة ملحق القانون الاساسي وردود الفعل عليه اول مطالبه، اما المطلب الثاني كان بروز حركة تمرد سالار الدولة 1906–1907، وسلط المطلب الثالث كيفية عزل وزير افخم بالإضافة الى تقييم حكومته المؤقتة، فيما حددت الخاتمة بوضوح أهم الأستنتاجات التي توصلت اليها في خاتمة البحث .

المبحث الأول

الأوضاع السياسية في ايران أبان تسلم محمد علي شاه للسلطة عام 1907

بعد وفاة مظفر الدين شاه (1)، انتقل العرش الى ابنه محمد علي شاه (1907–1909) (2) في 29 كانون الثاني 1907، والذي أختلف المؤرخون في تقويم شخصيته فوصفه يعضهم بالذكاء والفطنة لكنه كان ضعيف الإرادة، منقاداً الى المنتفعين ذوي المصالح الخاصة المتبنين موقفاً مناؤاً للاصلاح وتحسين الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية في إيران(الفتلاوي،2003،ص46)، فيما وصفه البعض الأخر وهو على ما يبدو رأي الأغلبية بانه متغطرساً متعالياً مجبولا على الظلم وسفك الدماء والأستبداد بالرأي والحكم وفق هواه، فقد وصفه على سبيل المثال لا الحصر بيرسي سايكس ((Percy sykis في كتابه Persia بقوله " محمد علي شاه، هو ظالم وطاغية شرقي من النوع السيء جداً كما انه جشعاً وعديم المبادئ ومعادياً وبشدة للدستور، والذي لو نجح سيحد من سلطاته وقوته "(السبتي،2013،ص146 .(

وأشارت المصادر التاريخية أن محمد علي شاه قدم الى طهران في 17 كانون الاول 1906، والتقى بوالده الذي لم يتوان عن تنبيهه لمخاطرة مواقفه المناوئة للدستور طالبا منه وضع توقيعه على ورقة قانون الدستور الى جانب توقيع الشاه نفسه ، فأستجاب محمد علي لرغبة ابيه حتى قيل " انه لم يطالع محتوى تلك الورقة" (السبتي، 2013، ص147).

مهما كانت صحة تلك الروايات الا ان واقع الحال كشف النقاب فيما بعد ان محمد علي كان يعلم جيداً بمحتوى الورقة، غير انه اراد كسب الوقف ليس إلا، خاصة وان بعض الشخصيات الايرانية اعتقدوا انه امتعض من الاحداث التي مرت على البلد ولم يتوان الى تفكيرهم انه كان مخادعاً في تقربه اليهم (كسروي،1333، ص185)، وأن توقيعه على الدستور وتعهدة بأحترامه للمشروطية لم يكن إلا كذباً وذلك لخوفه من منافسه اخيه (شعاع السلطنة)(3)،على العرش، فلذا ما ان تسنى له العرش حتى تنكر للوطنين وضرب عهوده ومواثيقه التي اقسم على احترامها عرض الحائط (كسروي،1333، ص186).

مثل حكم محمد علي شاه نموذجا لأسوء صورة للحكم الاوتوقراطي لاسيما وانه كان خاضعا لسيطرة الروس ، ولعل تأثير سيرغي ماركوفتج شابشال ,(4) (Serge M.chabchal) اذ كان معلماً له " الدور الاساسي في نهج تلك السياسة التي غذت افكار الشاه بالحقد والكره تجاه الحياة النيابية التي شخص مخاطرها على صلاحياته منذ وقت مبكر من اعتلائه للسلطة، وكان لتأثير شابشال خان، والمستشارين الروس وارائهم اثر كبير في نفس محمد علي شاه وطبيعته ، فيذكر المؤرخ جورج لنثيوفسكي في كتابه الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ما نصه " ان الروس كانوا يعتقدون بأن حركة المشروطية هي من تدبير بريطانيا ويعتبرونها مهددة لسطوتهم ونفوذهم في ايران، فأستغلوا تقربهم من بريطانيا فيما بعد وشجعوا محمد علي على تعطيل الدستور... "(السبتي، 2013، ص148) .

من جانب اخر اقدم وكلاء المجلس في 13 كانون الثاني عام 1907، وكبادرة حسن نيه تجاه الشاه بزيارته في القصر وتقديم التعازي اليه بوفاة والده مظفر الدين شاه،وتهنئته بمناسبة توليه العرش، غير انه سرعان ما كشف عن مواقفه الحقيقية إزاء المجلس، وفي بادرة خطيرة تنم عن موقف عدائي، لم يدع الى حفل تتويجه في 19 كانون الثاني عام 1907، سوى البعض من كبار الدين و وكلاء المجلس الموالين للقاجاريين، مما يدل على عدم احترام السلطة الحاكمة لممثلين الشعب (أبراهيميان،1984، ص97)، وسعى بكل الوسائل لعدم الرضوخ الى المجلس وعمل على تحريك عدد من اتباعه بهدف اشاعة الفوضى واثارة المشاكل من اجل ايجاد مناخ مناسب لأتخاذ اجراءات قمعية تطال الدستوريين، كما سعى الى استغلال بعض رجال المؤسسة الدينية وكان معترضاً على الكثير من مواد الدستور التي اعتقد انها بعيدة عن روح الشريعة الاسلامية(Browne, 1910,p.133)

ودخلت الثورة الدستورية مرحلة جديدة بعد محاولة الشاه استغلال الخلافات التي بدأت تظهر بين اعضاء المجلس لاعادة سلطته المطلقة وتحجيم الثورة وذلك بتجريدها من اهم اهدافها الرئيسية واهماله حضوره جلسات المجلس وبتحريض الوزراء على عدم حضور تلك الجلسات الرسمية لعرقلة اعماله بغرض التخلص من رقابة المجلس، كما عمل محمد علي شاه على منهجة موقفه السياسي المعادي للمجلس، فكانت استراتيجيته تقوم على استقطاب المعارضين للنظام الجديد من حوله اولاً، ومناغمة الجار الشمالي لايران ثانياً والعمل على زيادة دعم رؤوساء العشائر لسياسته تلك والاستفادة من عدم تمثيلهم في النظام السياسي الجديد ثالثاً، لم يكتف محمد علي شاه بذلك وحسب، فعمل على تنصيب حكام مستبدين في مختلف المدن الايرانية وطالب بتعطيل جمعية تبريز .(5)

وبذلك نجد ان محمد علي شاه منذ توليه العرش ونتيجة لأعماله ومواقفه المعادية للثورة الدستورية قد دخل في سجال مع وكلاء المجلس وصل به الحال الى تغيير وزارته في خطوة منه لكسب بعض الوقت من أجل قطع الطريق امام المجلس التشريعي والآملات من قبضة بنود الدستور التي تحد من صلاحياته .

المبحث الثاني

وصول سلطان علي خان (وزير أفخم) الى الصدارة في أيران

عد سلطان على خان هو احد ابناء محمد خان سالار الملك وحفيد ظهير الدولة ابراهيم خان قاجار من جهة والدته وقد ولد عام 1284هـ، عمل في بداية حياته في خدمة بلاط ناصر الدين شاه قاجار ثم اختاره الشاه ليكون من خدامه الخواص وأوكل إليه أمر مكتب ادارة البلاط، وفي عام 1301هـ ، صار سلطان علي خان من ندماء وخواص ولي العهد مظفر الدين عندما كان في ولاية تبريز، أوكل أليه مظفر الدين مسؤولية جمع الأموال والعائدات لأذربيجان حيث منح منصب رتبة لواء ومنح نوع من القلائد الثمينة وكذلك شارة الأسد والشمس (شعار أيران أنذاك) (بروجني،1350،ص590)، وكذلك تحمل مسؤولية حكومة خلخال إذ أستطاع التغلب وأخماد فتنة

بعض العشائر المتمردة مثل عشائر طرلو وشاهون واستحسن البلاط الملكي عمله هذا، وبعد اغتيال ناصر الدين وجلوس ولي العهد مظفر الدين على عرش الحكم لاقى سلطان علي خان قبولاً كبيراً لدى البلاط وصار يتلقى المناصب الحكومية بسرعة إذ انه حل بعد مدة بسيطة محل محمد علي خان (أمين السلطنة) في منصب ادارة البيت المبارك لاستيفاء الاموال وامور المحاسبات المالية في الدولة، وبعد ان تم تعينه في المنصب اعلاه الغي المنصب وصار يسمى بأسم وزير البقايا والمحاسبات، وبعد عام أوكل اليه حكومة يزد وفي عام 1319 هـ لقبه مظفر الدين شاه بلقب الوزير الأفخم علاوة على وزارة البقايا الذي كان ولا يزال هو المشرف والناظر عليها وقتذاك، ثم أوكل اليه منصب مدير مجلس البلاط الأعظم فيما أصبح ولده محمد حسن خان وزيراً للبقايا(بروجني،1350،ص591).

اراد محمد علي شاه عودة ميرزا علي أصغر خان (أمين السلطان)(6)، الى الصدارة لما كان يتمتع من المكانة في نفس الشاه ومعروف لميوله لروسيا فأقدم الشاه على عزل ميرزا نصر الله خان (مشير الدولة)(7)، من رئاسة الوزراء في 17 اذار 1907، ولما كان أمين السلطان مبعداً خارج البلاد، كلف ميرزا سلطان على خان (وزير أفخم) لتولي رئاسة الوزراء لحين عودة (أمين السلطان)، وفي نظرة سريعة للأحداث في ايران نجد ان محمد علي شاه كان يضمر الضغينة الى مشير الدولة وطلاب النهضة المشروطية لذا كان في صدد عزله من منصبة، واختيار بدلاً عنه شخصية حسب رغبته ومقربة إليه ولم يكن هناك في نظر الشاه سوى (أمين السلطان) ليختاره لمنصب الصدارة وخلال هذه المدة تحرك اتباع وأنصار (امين السلطان) واشاروا على الشاه بأن مشير الدولة وهو من انصار المشروطية وان صدارته تضر بالدولة وطلبوا منه قدوم (أمين السلطان) الى ايران كونه الشخص القادر على سحب البساط من تحت اقدام اتباع المشروطية(نوائي،1393، ص54).

من جهة اخرى طلب محمد علي شاه من اعضاء المجلس اعطاء الرأي والموافقة بعزل مشير الدولة واكتسب عزل الأخير الدرجة القطعية ورأى مشير الدولة نفسه من مصلحته الأستعفاء من منصبه، بعد أن رغب الشاه على تنصيب (أمين السلطان) بالصدارة ولأن الأخير كان في اوروبا رأى الشاه ان من الصواب تكليف سلطان علي خان (وزير أفخم) الذي كان من كبار وزراء كابينة مشير الدولة وله خبرة طويلة في أمور الحكم ليكون رئيساً للحكومة، حتى عودة (أمين السلطان) من اوروبا الى ايران(أحمد،1985،ص208).

كان هذا التكليف مؤقتاً لأن (أمين السلطان) لم يكن قد وصل الى ايران ولا يريد محمد علي شاه اعلان المخالفة ومعارضة أصول المشروطية بشكل علني واعطاء العذر بيد معارضيه من اعضاء المجلس التشريعي.

اولاً : الأزمات السياسية التي رافقت تشكيل حكومة (وزير أفخم)

قبل ان يعلن (وزير افخم) اسماء وزارته على البرلمان ،ظهرت على مسرح الأحداث قضية اثارها تدخل الشاه في محاولة منه لطرح اسم جوزيف ناوس كمرشح له لتولي وزارة الكمارك في حكومة (وزير أفخم) وفي التطلع من خضم الأحداث نجد ان ذلك الترشيح يرجع اساساً الى رغبة روسيا التي سبق وان ساهمت في تولي الموظفين البلجيك في تلك المناصب لتثبيت نفوذها والمحافظة على مصالحها كضمان لها في تسديد ديونها التي بذمة السلطة القاجارية والتي اقترضتها في وقت سابق، الأمر الذي اثار رفض انصار الثورة وبالتحديد رجال الدين والتجار، لاسيما وان ناوس وممارساته هي التي كانت سبباً في تأجيج المشاعر الوطنية وأشعلت فتيل الثورة في أيران، لهذا لم يكن من المستبعد ان يواجه ناوس المعارضة السياسية داخل المجلس التشريعي وخارجه إذ ان اشغال اجنبي لكرسي في مجلس الوزراء يعد انتهاكا لسيادة الدولة(البديري،2015،ص161)، وفي تلك الأثناء قاد جواد خان (سعد الدولة)، النائب عن الملاكين والأعيان جناح المعارضة لتدخل الشاه في تعيين اسماء الوزراء إذ انه اشتكى على (محتشم السلطنة) (8)، الذي بعثه للبرلمان لاقناع اعضاءه بأهمية تعيين ناوس وزيراً للكمارك بحجة الجهود التي بذلها في تنظيم المسائل المالية في ايران بغض النظر عن كونه أجنبياً، فكان رد (سعد الدولة) " لا ينبغي لأيران ان يكون لها اكثر من ثمانية وزراء فبريطانية لا يتجاوز عدد وزرائها الثمان وزراء حسب تعبيره" (رائين،1373،ص89) .

حظيت مواقف المعارضة داخل المجلس بتأييد جماهيري وأخذت المدن الأيرانية بالأحتجاج خاصة في طهران بالإضافة الى تبريز التي لم تكن بعيدة عن تلك الاحتجاجات إذ بعثت جمعية تبريز في 19 اذار 1907، برسالة الى المجلس ضمت مجموعة من المطالب كان أهم ما جاء فيها أصدار بيان "مكتوباً" من الشاه يدعم فيه المجلس ويحدد فيه عدد الوزراء بثمانية وزراء، وعزل ناوس عن إدارة الكمارك والتخلي عن خدماته (Borougerdi, .2006) p.117,

شدت تلك المطالب من أزر المعارضة فكان لها الأثر الواضح داخل المجلس والذي تمسك اعضاءه بالرفض القاطع لتدخلات الشاه الذي اعلن رفضه لموقف المجلس المعارض لتسلم ناوس وزارة الكمارك، الأمر الذي قابلته المعارضة الوطنية في تبريز الى التظاهر وتعطيل الحياة المدنية دعماً لموقف المجلس وأزدادت الأمور تعقيداً أثر استيلائهم على دار البرقيات ومعسكر الجيش واطلاق سراح الموقوفين فيه (Borougerdi, .2006) (p.118,

وأمام أزدياد المعارضة الشعبية، أدرك محمد علي شاه عدم قدرته على مواجهة المجلس والمعارضة الشعبية معاً وخشية ان تفلت زمام الأمور من يده طلب من السيد محمد الطباطبائي(9)، التدخل وبشكل مباشر لتهدئة الأوضاع في تبريز كما طالبه بأصدار بيان يوضح فيه بعض ما ورد من مغالطات سياسية بخصوص الأدعاءات المنسوبة اليه بشأن اصراره على تعيين ناوس وزيراً للكمارك في ايران، وان الشاه يقف الى جانب سياسة المجلس وطلب منه بدعوة احرار تبريز بالركون الى الهدوء وترك الفوضى، على الرغم من التحفظات التي أبداها السيد

الطباطبائي، إلا انه وافق على التدخل في تلك الأحداث لحرصه على استتباب الامن وضمان لعدم ابتعاد الثورة للأنجراف بعيداً عن اهدافها ولأجل ذلك اشترط السيد الطباطبائي على الشاه مقابل التدخل في تهدئة المعارضة والتعهد بمساندة المجلس وتحقيق رغبات الشعب الأيراني، وادعى محمد علي شاه الى مطالب المجلس والمعارضة الوطنية وتخلى عن مطالبة تعيين ناوس عن ادارة الكمارك وبذلك تخلص الشاه من ثورة كادت ان توقع به لولا تدخل رجال الدين الذين طالما كان لهم القوة والسلطة مما يمكنهم من قيادة حركة المعارضة للجماهير الأيرانية من خلال استعمال لغة الدين والخطابات الحماسية التي كانت كفيلة لتحريك الشعب على نطاق واسع ضد الشاه (الجوراني، 2009، ص116).

ويبدو ان نفوذ ناوس وسعة سلطته وميله نحو الروس قد أثار غضب الكثير من الأعضاء فليس من الغريب ان نلاحظ بروز مثل تلك المعارضة ضد تسلمه كرسياً وزاريا في الوقت الذي تعيش فيه ايران نظاماً ديمقراطياً ابان عهد الثورة الدستورية في ايران.

بالأضافة الى مشكلة ناوس ظهرت مشكلة أخرى مشابهة تعود الى طرح تعيين (كامران ميرزا) والد زوجة محمد علي شاه كوزير للحربية على المجلس إذ وجه (سعد الدولة) ان الوزراء في دولة المشروطية يجب ان يكونوا مسؤولين ومن غير الشخصيات التي تتمتع في نيل الأمتيازات والأوسمة من قبل الشاه ، وان كل الوزراء يجب ان يضعوا نصب اعينهم خدمة الشعب والحياة الدستورية في ايران كلاً حسب وزارته(أفاري،1385،ص132)

ثانياً: تشكيل حكومة (وزير أفخم) وأبرز اعمالها

بعد ان تعهد الشاه بطمأنة اعضاء المجلس وأستكمال التشكيلة الوزارية من قبل (وزير أفخم) ومن أجل تقديمها الى المجلس للتصديق عليها وفق الأطر القانونية وجهت الدعوة لأتباع النهج الدستوري في أبداء الرأي والموافقة على التشكيلة الوزارية وتلبية لذلك بعث رئيس الوزراء اسماء وزرائه ومهامه الى المجلس في 21 اذار 1907 الا انه تعذر الحضور بنفسه في ذلك اليوم(كسروي،1333،ص206).

وأشارت بعض المصادر ان سلطان على خان (وزير أفخم) قد حضر الى المجلس وعرّفَ اعضاء المجلس بكابينته الوزارية مخاطباً " ان كل الشعب الايراني عليهم ان يدركوا اليوم بأن الدولة والشعب وحدة واحدة وعلينا ان نمسك ايدي بعضنا من أجل العمل الجاد لأعمار المملكة "(رائين،1373،ص91)، وقد اعلن كابينته الوزارية للمجلس في دورته الأولى وهم كالأتي: سلطان علي خان يزدي (وزير أفخم) رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية ايضاً، الميرزا ابو القاسم خان ناصر الملك همداني (قراكوزلو) وزيراً للمالية، الميرزا محمد علي خان (علاء السلطنة) وزيراً للأمور الخارجية، كامران ميرزا (نائب السلطنة) وزيراً للحربية، عبد الحسين ميرزا (فرمان فرما) وزيراً للعدل، الميرزا مهدي قلي خان (مخبر السلطنة هدايت) وزيراً للعلوم والمعارف، الميرزا نظام الدين خان كاشي (مهندس الممالك غفاري) وزيراً للفوائد العامة وثامناً الميرزا مهدي خان كاشي وزيراً للتجارة (شروح ومذكرات،1385،ص3).

كان على سلطان علي خان (وزير أفخم) اعمالا مهمة من خلال تهيئة فهرست لتنظيم عمل كل وزير من الوزراء الثمانية واطلاع المجلس على ذلك وأنه كان يسعى جاهداً للعمل طبقاً للمشروطية واصولها فجلب معه جميع وزرائه الى المجلس لعرضهم على ممثلي الشعب وينال موافقة واعتماد النواب له ولهم ويجيب على جميع الأسئلة والأستفسارات الموجهة لهم خاصة بما يتعلق بالدوائر والمؤسسات التابعة لكل وزارة وتوضيح الخطة التي يسيرون عليها لإنجاح مهام الوزارة، وتشير بعض المصادر ان كامران ميرزا (نائب السلطنة) وزير الحربية لم يحضر معهم الى المجلس وادعى المرض وأكتفى بأرسال مساعده (دبير الدولة) لينوب عنه في اداء القسم أمام المجلس (شروح ومذكرات،1385،ص4)، غير أن مصادر أخرى أكدت بأن تكبر (نائب السلطنة) هو الذي منعه من الحضور وأرسل نائب عنه كي لا يفقد ذلك المنصب (كسروي،1333،ص211) ، وان كان هذا الاعتقاد بجانب الواقع نوعاً ما، إلا ان صلابة اعضاء المجلس ومقفهم الحازم تجاه قضية ناوس كانت الأقرب الى اذهان الوزراء فلا يمكن أن يتجرأ أحد في ذلك الوقت في الوقوف ضدهم لاسيما وأن وزارة (وزير أفخم) قد عدت بأنها أول وزارة قانونية بعد أحداث الثورة الدستورية، والنقطة الأهم التي يجب ذكرها هنا هي أن منصب الصدر الأعظم الذي كان يعود الى عهود الأستبداد قد تم الغاءه رسمياً في هذه الجلسة وأن رؤوساء الدولة من الأن فصاعداً يتم تسميتهم بعنوان (رئيس الوزراء) (عاقلي،1380،ص87).

في الوقت نفسه برزت مشكلة مسؤولية الوزراء أمام الشاه من خلال أستجواب ومسائلة الوزراء امام الشاه وهذا الاشكال يتنافى مع مسألة أستجوابهم امام القوة القانونية، لذلك عندما طلب اعضاء المجلس من موفد الشاه الى المجلس (محتشم السلطنة)، (الذي قام بتلاوة رسالة الصدر الاعظم إمام المجلس عندما تم التعريف بكابينته الوزارية للمجلس) للرد على بعض استفساراتهم فرد عليهم " ان المجلس ليس لديه لحد الأن قانوناً يحدد تكاليف ووظائف الوزراء ويلزم الوزير طبقاً له للمثول امام المجلس لإستجوابة "(شروح ومذكرات،1385،ص5).

بعد أن نال (وزير أفخم) الموافقة على وزارته في المجلس وأن الكابينة الوزارية قد شرعت عملها في وقت قبل اليوم الأول من عيد الربيع وكان الناس يتهيئون لأستقبال فصل الربيع والاحتفالات المرافقة له، وهنا طلب (سيد الحكماء) وهو احد اعضاء المجلس من الوزراء القسم قائلاً " كما اقسم اعضاء المجلس فعلى الوزراء تأدية اليمين أمام المجلس"(عاقلي،1380،ص88) ، الا ان الوزراء بينوا بأن اليوم التالي هو يوم الجمعة والمصادف عيد الربيع وبداية العام الجديد ولمباركته وقدسيته يكون من الافضل تأدية اليمين فيه امام الشاه وبحضور حجة الأسلام، إلا أن (فرمان فرما) وزير العدل ذكر انه لا يوجد ثمة يوم عظيم البركة مثل اليوم الذي جمعهم به انذاك وطلب من اتباعه الموافقة على اداء اليمين (شروح ومذكرات،1385،ص6).

وبينما كان اعضاء المجلس يناقشون قضية القسم مع الوزراء، اشار (صديق حضرت) أحد اعضاء المجلس بضرورة بيان عمل كل وزارة والواجبات التي انيطت بها ليتضح للجميع ما هي الاعمال الواجب القيام بها كي يتسنى لهم اجراء الترتيبات اللازمة، وأوضح (وزير أفخم) بأنه يسعى بكل جهده في استحكام مبادئ المشروطية

وانه سيعمل بالتعاون مع وزرائه طبقاً للمشروطية وهذا الأمر كان جلياً وبشكل تام نتيجة للظروف التي سبقت تسلم وزارئه من خلال الاضطرابات التي عمت بعض المقاطعات الايرانية وان الحكومة السابقة لم تسعى لأتخاذ التدابير اللازمة لحل تلك المشاكل وانهاء الاضطرابات فوضح (وزير أفخم) برنامج الوزارة بخصوص عمل كل واحدة منها فحددت وزارة العدل بالنظر بأدارة الدعاوي والمحاكمات الجزائية فيما خصصت وزارة الخارجية بالتمثيل السياسي والدبلوماسي خارج البلاد وادارة القنصليات في البلدان الصديقة وحددت وزارة المالية مهامها بالنظر بادارة الضرائب والأشراف على الكمارك وسك العملة فيما اختصت وزارة الحربية بالشؤون العسكرية وما يتعلق بمسائل الدفاع واختصت وزارة التجارة بتسيير التجارة العامة للبلاد والاشراف على الزراعة والصناعة، اما وزارة الداخلية فقد تضمن برنامج عملها الأشراف على الامور التي تتعلق بحراسة الحدود وادارة البريد والبرق والشرطة الداخلية فضلاً عن الأهتمام وزارة العلوم بالمدارس والاوقاف وادارة المطبوعات والاشراف عليها فيما كانت مهمة وزارة المنافع العامة الاشراف على الطرق والشوارع العامة وسكك الحديد والغابات والمناجم (الجوراني،2009،ص 138).

وبالتزامن مع تلك التحولات كانت الجلسة الأولى لمجلس الشورى في طهران منعقدة لتشريع بعض القوانين المهمة خاصة تدوين القانون الأساسي بالأضافة الى تأسيس البنك الوطني وتخصيص مبلغ (65 الف تومان) لدفع رواتب ومخصصات القوات المسلحة وجعل المجلس هذه الاموال من اختيار الحكومة (شروح ومذكرات،1385،ص6) .

حدثت كل تلك الاعمال في الوقت الذي كانت شائعة عودة (أمين السلطان) في اوروبا الى ايران قد اخذت بالانتشار حتى قيل ان الشاه ينتظر قدومه ولحين وقت مجيئه الى ايران كونه الشخص القادر على الوقوف بوجه الدستوريين، هذه المعطيات سببت بحدوث اضطرابات في بعض المدن والولايات وحتى داخل اروقة مجلس الشورى إذ جرى الحديث والتداول حول هذه المسالة مرتين خلال يومي 23/22 من شهر فروردين 1286 شمسي، اذار 1907، وقد اعرب جملة من النواب عدم الرضا لعودة (أمين السلطان) حتى ضمنهم سيد حسن تقي زادة الذي اقترح بأن يقوم المجلس بسن قانون يمنع كل من خان الوطن بعدم العودة اليه والعمل فيه(Borougerdi, p. 2006 129) ، وفي مقالة للسيد حسن تقي زادة في صحيفة الوطن تحت عنوان (الملك الحية والملك الميتة) جاء فيها " أن امين السلطان من الاشخاص الذين باعوا ايران وان لقبه يجب ان يكون خائن السلطان بدلا من امين السلطان " ، بالاضافة الى ما ذكره السيد الطباطبائي " اذا دخل الميرزا على اصغر خان الى ايران فعلى ايران السلام"(رائين،1373،ص107)، في الوقت الذي كان فيه أنصار (أمين السلطان) يهيئون الارضية من أجل عودته الى ايران، من خلال ترويجهم بكل ذكاء بأن (أمين السلطان) قد أعلن اعتذاره وندمه على ما فعله في الماضي وأنه على استعداد لإصلاح ما فات وانه سوف يثبت للشعب قدرته على القيام بالأعمال وتغير صورته أمام الشعب والمجلس عما قام به من اعمال سابقة (محمد،1972،ص147).

بالاضافة الى انصار امين السلطان الراغبين بعودته داخل المجلس كان الشاه نفسه راغباً بعودته بالاضافة الى عدد من العاملين في البلاط كانوا يسعون لعودته الى ايران كما قام امين السلطان نفسه بصرف مبالغ كبيرة ليمهد لنفسه الطريق للعودة الى ايران وتسلم منصب رئاسة الوزراء(محمد،1972،ص148) .

المبحث الثالث

التطورات السياسية في عهد حكومة (وزير أفخم)

استطاعت الثورة الدستورية ومن خلال مجلسها التشريعي ان توحد المنطلقات الفكرية الايرانية، رغم تعددها ، وان تصبها في قالب وهدف محدد التف حوله الايرانيون وتركز في ضرورة الحد من استبداد الحكام القاجاريين، وهكذا بات كل طرف يتحين الفرصة ليفتح نار المواجهة مع الأخر لأن الطرفان لا يلتقيان في المواقف والاراء اذا كان الانسجام مفقوداً بين الشاه وبين القوة التشريعية وذلك كون ان الشاه بقي متسلطاً ومستبداً بقراره السياسي وغير مستساغاً وجود سلطة ديمقراطية شعبية الا وهي سلطة المجلس التشريعي ولذا نجد ان تطورات سريعة قد ظهرت في الداخل السياسي الأيراني .

اولاً: مسألة (ملحق القانون الاساسي) وردود الفعل عليه

كانت معركة الدستور ان صح التعبير من اهم المحطات التاريخية في حياة الثورة الدستورية، لان تلك الثورة قامت من أجل هدف واحد كبير الا وهو اقرار دستور يكفل الحريات، ويحدد العلاقة بين الشعب والحكومة ويضمن حقوق الامة وامتازت تلك المعركة بأنها جرت على جبهتين رئيسيتين الجبهة الاولى مع السلطة الرجعية (الشاه ، الحكومة) التي حاولت فرض ارادة الاستبداد على ارادة الشعب، والجبهة الثانية وهي الأخطر فكانت بين القوة القائمة بالثورة فرغم وحدة الهدف وهو اقمة مجلس التشريعي وصياغة الدستور الا ان اساليب واليات تحقيق ذالك كانت متباينة في الفكر والاسلوب، فكان اختبارا اصعب لكل الاطراف والوقة والشخصيات، وفي الوقت نفسه وضعت البلاد على حافة حرب داخلية لولا حكمة الحكماء وعقلانية الشخصيات الفكرية والدينية التي صاغت دستوراً توافقياً استطاع ان يحقق اماني وطموحات كل من المثقفين ورجال الدين بل والسلطة الحاكمة نفسها التي قبلت بنود الدستور لأنه بالنتيجة لا يمس مكانة وسلطة الشاه ولا يدعو الى نسف النظام الشاهنشاهي واقامة حكم او نظام بديل(مدني،1380،ص 171).

أسهمت الإشكالات القانونية في الدستور الايراني ببروز حالة من النزاع الداخلي بين أعضاء المجلس ومحمد علي شاه منذ الوهلة الاولى من حياة الثورة الدستورية، ولعل افتقاد إيران لنظام دستوري ثابت طيلة القرون السابقة قد افقدها – نوعاً ما – معالجة بعض القضايا المدنية وكيفية التوفيق بينها وبين المسائل الشرعية، فكانت أغلب المسائل مبهمة في مواد الدستور، ومن أجل تفادي هذه الإشكالات طرحت في المجلس فكرة تشريع الملحق التكميلي للدستور، كان نموذج الدستور الايراني مأخوذا من دستوري بلجيكا وفرنسا غير ان الايرانيين عمدوا الى تغيير

بعض مواده القانونية للتتلائم مع واقعها الاجتماعي وظرفها السياسي من اجل ارضاء مختلف فئات المجتمع الأيراني غير ان هذين الدستورين كانا يشوبهما العديد من الأخطاء والثغرات القانونية التي خلقت اشكالات كبيرة منذ ورودها في الدستور الايراني (السبتي،2013،ص135).

كانت قضية مسؤولية الوزارة اولى المشكلات التي نشب حولها نزاع شديد بين محمد علي شاه والمجلس، فالمواد الدستورية التي كانت تعيين وظائف الوزراء هي المواد القانونية (28،29،31،36،40،42(بيد ان أي مادة منها لم تشر الى مسؤوليتهم امام المجلس، في حين ورد في المادة (37) انهم مسؤوليين امام الشاه وهذا بحد ذاته يعد نقضاً لمسؤولية المجلس والذي جوبه بأعتراض اغلب الوكلاء (تايلور،2009، ص71)، وعلى اثر ذلك عقدت وبتوجيه محمد علي شاه جلسة في بيت مشير الدولة للإجابة على فكرة تشريع ملحق الدستور، وقد عمد مشير الدولة ومساعده مهدي قلي هدايت لإستصغار واستهجان الفكرة بحجة ان الشعب الايراني لا يقبل بالمشروطة كونها تتعارض واحكام الشرع ، اذ ان المشروطة تعاني تساوي حقوق الجميع بما فيها حرية الأديان متسائلا عن امكانية قبول مثل هكذا حرية في مجتمع مسلم (محمد،2011،ص187. (

جائت ردة الفعل اتجاه موقف محمد علي شاه قوياً وعنيفاً فقدت شهدت مدينة تبريز موجة من الاحتجاجات والاعتراضات ضغطت على الشاه الذي اقدم على تقديم وعداً مكتوباً تعهد من خلاله بدعم مشروع كتابة ملحق الدستور، واصدر امراً في الثاني والعشرين من شباط 1907 بتشكيل لجنة مشتركة من المجلس والحكومة تأخذ على عاتقها مهمة اعداد وتدوين ملحق القانون الاساسي التي سنورد تفاصيلها في سياق الجدول الآتي:(زادة،1329،ص428)

اعضاء لجنة صياغة ملحق الدستور

ت	اسم العضو	تمثيله الانتخابي	تمثيله السياسي	الملاحظات
1	سعد الدولة	طهران	المجلس	من دعاة تغريب ايران
2	امين الضرب	طهران	المجلس	من كبار تجار ايران
3	صديق حضرت	طهران	المجلس	من اعيان طهران
4	محقق الدولة	طهران	المجلس	من كبار تجار ايران
5	نصر الله اخوي	طهران	المجلس	ممثل العلماء في المجلس
6	وثوق الدولة	طهران	المجلس	من اعيان طهران
7	حسن تقي زادة	تبريز	المجلس	من دعاة تغريب ايران
8	مستشار الدولة	تبريز	المجلس	من دعاة تغريب ايران
9	مشير الملك	طهران	الحكومة	عضو لجنة كتابة الدستور
10	مؤتمن الملك	طهران	الحكومة	عضو لجنة كتابة الدستور

يبدو من الجدول اعلاه رجحان كفة المجلس على كفة الحكومة اذا مثله ثمانية اعضاء من اصل عشرة فشكلوا بذلك ما نسبته 80% من اعضاء اللجنة في حين مثل الحكومة عضوان شكل تمثيلهم نسبة 20% ، وتبين لنا ايضاً ثقل تمثيل مدينة طهران الذي بلغ ثمانية اعضاء من اصل عشرة من وكلاء المجلس بنسبة 80% من مجموع اعضاء اللجنة ، فيما اظهر تمثيل مدينة تبريز بعضوين داخل اللجنة وتشكيل ما نسبته 20%، وعلى الرغم من هذه النسبة القليلة لتبريز فقد ظهرت بكونها اهم معاقل الحرية في ايران من جهة ومكانية تأثيرها على مجريات الحياة السياسية من جهة ثانية.

اوضح حسن تقي زاده انه وزملائه في اللجنة كانوا متفقين بخصوص الحاجة الى قوانين جديدة وغير دينية مقتبسة من الغرب وتحاكي فكرة الحريات العامة والحقوق المدنية، الامر الذي لقي معارضة شديدة من قبل فضل الله نوري(10) ، الذي اشترط على المجلس مقابل الكف من معارضته لملحق الدستور تضمين الأخير في مادته الثانية تشكيل لجنة من خمسة علماء تقوم بالاشراف على جميع القوانين ومصادقتها بعد التأكد من عدم مخالفتها للشريعة وبذا تكون نافذة للعمل، فرضخ المجلس لقبول المادة نضرا لما حضيت به من تأييد واسع من اغلب العلماء وبناءا على ذلك نجح فضل الله نوري من الاستفادة من المجلس وملحق القانون الاساسي بمنح سلطة وقوة ونفوذ لرجال الدين لا سابق لها في ايران(الربيعي،2007،ص37).

كان الكثير من العلماء يتصورون في البداية أن التفاوت المعروف بين العرف والشريعة يمكن المحافظة عليه في النظام الدستوري الجديد، غير أن الواقع حملَّ خلاف ذلك، وفي تحليل خاص حول هذا الموضوع يشير الاستاذ الجليل الدكتور خضير البديري إلى اختلاف رؤى بعض العلماء وايديولوجياتهم حول نظام الثورة الدستورية، إذ يرى بأن السيد عبد الله البهبهاني(11)، إلى جانب مركزه الديني بوصفه مرجعاً دينياً، كان سياسياً من الطراز الأول، وبالرغم من موقفه إلى جانب الدستوريين في المجلس الأول، إلا إنه ولأسباب سياسية، تزعم جناح الوسط المحافظ إلى جانب حسن تقي زاده والجناح الليبرالي، بينما كانت دوافع السيد محمد الطباطبائي العقائدية التي دفعته إلى تأييد الثورة الدستورية، تتعرض إلى التغيير في احيان كثيرة، نتيجة لمستجدات الأحداث السياسية، ورؤاه الفكرية والشرعية تجاهها، حتمت عليه أن يختار احد الطريقين إما المعتقدات الدينية أو السير وفق المنطق السياسي الليبرالي، فالشرع يحتم عليه الوقوف إلى جانب العقيدة الاسلامية وعدم التفريط بها مهما كانت النتائج، في حين كان الشيخ فضل الله نوري زعيماً روحياً لجناح المعارضة ضد الدستورية، وارجع البعض هذا التغير في موقف الشيخ فضل الله نوري بأنه مجرد نزاع على الزعامة السياسية، غير إن الخلاف الشخصي بين الشيخ فضل الله نوري والسيد عبد الله البهبهاني قد يكون السبب الرئيس وراء ذلك الخلاف، إلا إن اختلاف وجهات النظر للعلماء حول الدستورية لا يمكن تفسيره بأنه مجرد نزاع على السلطة السياسية والتنافس الاسري، إذ أن القوانين الشرعية وبعض مواد الدستور المدنية لا يمكن الجمع بينهما في بعض الحالات، لا سيما وان افكار بعض رجال الدين كانت تختلف في جوهرها عن البعض الاخر، حسب اتجاهاتهم الفكرية ورؤاهم الفلسفية (12) ، ونتيجة لذلك، انقسم العلماء الى فريقين معتدل ومتشدد، فالمتشرعة المعتدلون كانوا يؤيدون مجلساً قائماً على الشريعة تحت

أشراف العلماء، ولم يكن لديهم إعتراض على الدستورية الشرعية، بينما رأى الفريق الأخر بأن سن القوانين المدنية – بالرغم من وجود القرآن الكريم واحكام الشرع – يُعد تدخلاً في شؤون المؤسسة الشرعية، أي إنَّ سن القوانين يُعد مخالفة واضحة لحكم الله والنبوة الإسلامية، ولم يعدوه حراماً حسب، بل كفراً والحاداً ، وأصدر فضل الله نوري فتوى تناغمت مضامينها مع طروحات الجناح المناهض للثورة الدستورية نصت على "أن تأسيس البرلمان وسن الدستور للبلاد يغاير الشرع الاسلامي"(كسروي،1333،ص217) ، ونتيجة لذلك الاختلاف بين رجال الدين، تطورت المعارضة الداخلية وبرزت طلباتها التي تتفق وافكار المؤسسة الدينية، فظهر حركة المشروطة والمستبدة نتيجة لاختلاف الرؤى والافكار بين الطرفين(الجوراني،2009،ص140)، واعتصم الشيخ فضل الله نوري في مسجد السيد عبد العظيم في نيسان 1907 معلناً معارضته للدستورية، هدف من خلالها إيصال أفكاره إلى الناس، الأمر الذي نتج عنه انقسام رجال الدين على انفسهم بين مؤيد ومعارض للدستورية، لذا مثلت قضية التحصن هذه حالة خطرة في تاريخ الثورة الدستورية(الفتلاوي،2003،ص148).

تظاهر محمد علي شاه بالقبول بهذه الخطوة وأعلن انه سيوشح ملحق القانون الأساسي بتوقيعه بعد تأييده من قبل مجتهدي مدينة النجف الاشرف ، بيد انه لم يكن لعلماء المدينة وجهة نظر موحدة إزاء المشروطة، ومن المؤكد أن محمد علي شاه كان يهدف إلى زيادة شقة الخلاف بين العلماء الأمر الذي يصب في مصلحة توجهاته السياسية الرامية إلى زيادة سلطته وسطوته واستبداده . (13)

لم تنطلِ مخططات الشاه على المعارضة الدستورية، فقد دعت جمعية تبريز أهالي المدينة في 7 نيسان 1907، إلى البدء باعتصام شامل ولمدة شهر كامل عطلت فيه بازارات المدينة وأسواقها، كما نشرت تقريراً أعربت فيه عن إدراك الشعب ووعيه لواقع البلاد السياسي وإصرار المعتصمين على تشريع ملحق القانون الأساسي(مدني، 1380، ص173) .

وبذلك وضعت النهاية لتلك القضية بعد أن ضم ملحق الدستور (107) مادة ملحقة للدستور الاساس، وعلى الرغم من أن اعداده قد تم في عهد حكومة "وزير افخم"، إلا انه لم يوقع من قبل الشاه إلا في 7 تشرين أول 1907 ، وربما يكون هناك بعض الغايات من اجبار الشاه على توقيه بذلك التاريخ والذي يصادف الذكرى السنوية الأولى لافتتاح المجلس(مجذوب،1980،ص201) .

من خلال ذلك يمكن القول إنه رغم حالة عدم الرضا على ملحق الدستور بالنسبة لبعض أعضاء المجلس والمعارضة الوطنية والدينية، وانتقاد بعض رجال البازار له، كانت البلاد تشهد حركة عصيان ومعارضة قادها سالار الدولة في مختلف المدن الإيرانية وهو ما مثل بعض تطورات الأحداث التاريخية في إيران.

ثانياً : بروز حركة تمرد سالار الدولة (1907–1906)

عدت حركة "سالار الدولة"(14)، من الحركات التي استمرت لوقت طويل امتدت من بداية الثورة الدستورية وحتى بدايات الحرب العالمية الأولى عام 1914 ، والتي كلف استمرارها خسائر كبيرة للحكومة الإيرانية، والقوى التي ساندت التمرد، وعدم الاستقرار في مناطق غرب إيران، اذ أعلن محمد علي شاه عزل أخيه سالار الدولة من جميع مناصبه في بروجرد ولرستان في شباط 1907، مما ادى الى اشتداد حركة معارضة سالار الدولة اذ لم يمتثل لتلك الأوامر (مجذوب، 1980،ص204) .

ولغرض أن يكون قريباً من البلاط ، ترك سالار الدولة مدينة بروجرد قاصداً طهران، في مرحلة اشتد فيها الخلاف بين محمد علي الشاه والدستوريين، املاً منه في استقطاب المعارضة الوطنية الى جانبه، إلا انه تفاجئ بعدم الرضا الذي استقبله به أهالي طهران، الأمر الذي دفعه بالعودة الى لرستان تحت حماية والد زوجته من قبيلة اللر "نظر علي خان"، والذي اسهم بدور كبير في جمع المقاتلين من حوله والتهيئ لمهاجمة العاصمة طهران مدعياً بأنه وجهت اليه الدعوى الرسمية من أعضاء المجلس ، واتخذت حركة سالار الدولة الخطوات العملية في آذار 1907 لتحقيق اهدافها، بعد أن تجمع حوله قرابة 5000 مقاتل، قسموا إلى معسكرين الأول تحت قيادته والثاني أسندت قيادته الى نظر علي خان، إلا أن سالار الدولة واجه معوقات كثيرة لعل اهمها عدم توفر التجهيزات اللازمة وتهيئتها لهذه الإعداد الكبيرة من المقاتلين(الخيون،د.ت،ص102) .

ممّا دعا المجلس أن يقوم بتوجيه استفتاءاً شرعياً لعلماء النجف الاشرف المؤيدين للمجلس لبيان تكليف المسلمين إذا ما تعرضوا لخطر من أسموهم بالخائنين وذوي المقاصد والأغراض الشخصية، ونوع الحكم الذي من شأنه أن يمنع تعدياتهم ويسهم في نشر العدالة بين العباد، فجاء الرد بفتوى وشحت بختم ثلاثة من كبار العلماء هم حسين خليل الطهراني(15)، ومحمد كاظم الآخوند(16)، وعبد الله المازندراني(17)، دعوا من خلالها عموم المسلمين إلى عدم التلكؤ في حماية المجلس لما يمثله هذا الأمر من مخالفة صريحة للشرع القويم وخيانة واضحة للدولة تسهم في إضعافها(الخيون،د.ت،ص104).

ولم تكن المدن الإيرانية الأخرى بعيدة عن تلك الأحداث بل قدمت كل من كرمنشاه وهمدان وزنجان مساعدتها الفورية في سبيل اخماد تلك الحركة، ولعل الدمار والخراب الذي استخدمته قوات سالار الدولة في المناطق التي سيطر عليها والتي وصلت اخبارها الى بقية المدن الإيرانية الاخرى، وبعد وصول طلائع قوات داود خان بقيادة ولده جوانمير خان "ضرغام الدولة" الى مشارف نهاوند عجلت بانهيار قواته، وقام سالار الدولة بمحاولة لإقناع الشخصيات البارزة في كرمنشاه، للوقوف الى جانبه ومنهم الحاج محمد مهدي ، زعيم الدستوريين في المدينة، إلا أنه فشل في محاولته، لذا قام بالهجوم المباغت على القوات الحكومية بقيادة أمير أفخم البختياري وتمكن من هزيمتها، إلا أن وصول قوات داود خان غيرت من مسار الأحداث هناك، وفي أول صدام له مع سالار الدولة في 23 آذار 1907 ، تمكنت قواته من هزيمة عشائر اللر وهروب سالار الدولة من المعركة والتجائه للقنصلية

البريطانية في كرمنشاه في 26 آذار 1907، طالباً منهم الحماية له، غير إنّ المفوضية البريطانية قد ترددت في بادئ الأمر، حذراً من أن يفهم ذلك الأمر بأنه نال التشجيع من الحكومة البريطانية ، ومع ذلك كلفت المفوضية احد دبلوماسيها بغية إيجاد حل للمشكلة، والتوسط عند رجال الدين ولاسيما السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني لنيل الاعفاء عنه ، ولذلك كلف ميرزا علي اصغر خان "اتابك أعظم" فيما بعد، لتكفل أقامته في منزله، غير أنه لم يمكث طويلاً في طهران فغادرها متوجهاً الى أوربا (أبراهيميان،1984،ص217).

ثالثاً : عزل وزير أفخم وتقييم حكومته المؤقتة

في خضم التطورات والاحداث التي شهدتها إيران عاد أمين السلطان من منفاه في سويسرا في 26 نيسان 1907، بدعوة من الشاه نفسه وذلك لتسنم منصب رئيس الوزارة، وكان هذا معروفاً منذ أيام مظفر الدين شاه بإفساح المجال أمام النفوذ الاجنبي للتغلغل في إيران، وقد لاقت خطوة الشاه هذه ترحاباً ورضى من قبل الروس(Browne,1910 140). p. ,

وعلى اثر ذلك وصل امين السلطان (اتابك اعظم) على متن بارجة حربية روسية الى ميناء انزلي، وحاول مجاهدي كيلان منعه من النزول على ارض الميناء لكن امين السلطان واعوانه وجهوا نداءا للمجاهدين بأنه سوف يسعى لتقوية المشروطية وتقوية المجلس، وخلال اتصال المجاهدين مع بعض مجلس الشورى الوطني طالبين منهم التكليف الذي يسيرون عليه فأعلن اعضاء المجلس الموافقة على دخوله ارض ايران(مدني،1380،ص181).

إن انتشار خبر وصول امين السلطان اوجد الكثير من المشاكل له خاصة وانه قدم برفقة قوات القوزاق والفرسان ودخوله الى مدينة رشت في كيلان متجهاً صوب العاصمة طهران، من جهة اخرى سبب قدومه تزلزلاً في الكابينة الوزارية لسلطان علي خان وصل الى حد ان بعض اعضاء وزارته عندما دخلوا على محمد علي شاه لأداء القسم امامه لم يكونوا قادرين على اداء القسم، بسبب التشنج الذي حصل بين اعضاء المجلس والدولة كان قد وصل الى حدة الخلافات بين الطرفين اذا انتقد نصار امين السلطان في المجلس اعضاء هيئة الدولة وخاصة وزير الخارجية الميرزا محمد علي خان (علاء السلطنة) بشدة وتصادموا معه مما دفع بقية الوزراء الى التصادم مع اعضاء المجلس رافضين الانصياع الى اوامرهم والاجابة على اسئلتهم ، واستمرت تلك الخلافات الى 16 ربيع الاول 1325 الموافق 30 نيسان 1907، ونتيجة لكثرة الانتقادات التي وجهها اعضاء المجلس الى الدولة طلب قسم من اعضاء المجلس التصويت على قبول او عدم قبول وزير الخارجية الا ان صنيع الدولة رئيس المجلس رفض استجواب وزير الخارجية وذكر قائلاً " اذا اردنا استجواب اي فرد من الوزراء علينا استجواب وزير الداخلية لكثرة الانتقادات الموجهة اليه، وبما ان وزير افخم سلطان علي خان كان هو المتصدي لمنصب وزير الداخلية فهو المقصود بالاستجواب "(الغار،1980،ص67) ، وعليه طلب رئيس المجلس التصويت على قبول وزير الداخلية من عدمه حيث اعلن اعضاء المجلس عدم الثقة والاعتماد على وزير الداخلية وبعد التصويت اعلن وزير افخم استقالته من منصب رئاسة الوزراء (الغار،1980،ص68).

وبذلك الترتيب انتهت مدة رئاسة الوزراء سلطان علي خان (الوزير الافخم) بعد عدم التصديق عليه عمداً من قبل اعضاء مجلس الشورى الوطني وقد دامت فترته اربعون يوماً فقط واعلن محمد علي شاه تخويل امين السلطان (اتابك اعظم) في 30 نيسان 1907، لتشكيل الحكومة بعد ضغط الموالين له على الحكومة والمجلس معاً .

على الرغم من ان سلطان علي خان (وزير افخم) يُعد ثاني رئيس وزراء بعد صدور امر المشروطية وبداية شروع عمل مجلس الشورى لكن طريقة تعامله امام المجلس وقيامه بأحضار وزرائه هناك ليعرفهم على المجلس لذا يمكن اعتباره اول رئيس وزراء لدورة ما بعد المشروطية، لقد كان سلطان علي خان يبذل كل جهوده للعمل من اجل اعلاء دولة المشروطية اذ عرض كل برامجه على المجلس واطلع النواب على كل اهدافه لكنه لم يكن بأمكانه الحصول على الحماية الواقعية لمحمد علي شاه ولم ينل حماية الاعضاء من اصحاب النفوذ في المجلس لذا لم تنال دولته التوفيق بالإضافة الى ان كابينته الوزارية لم تكن متناسقة من الناحية الفكرية والعلمية والعملية ويفتقدون الى الحكم ولم يكن بإمكانهم قبول المسؤوليات، كذلك كانت لشدة الضغوطات التي كان يتعرض لها من قبل الشاه والمجلس معاً وتدخلهم في كل شؤون وزارته سبباً في عدم استمرار الوزير الافخم في منصبه ، وبعد تنحيته من رئاسة الوزراء وبأمر من محمد علي شاه تولى منصب وزير البلاط الملكي لكنه لم يدم طويلاً في هذا المنصب، ففي عام 1908 ، تم ضرب مجلس الشورى بالمدفعية في دورته الاولى وبأمر من محمد علي شاه ونتيجة لأستبداده على الشعب سقطت مدينة طهران بيد المعارضة من طلاب الحرية وتم خلع محمد علي شاه وابعاده الى اوروبا وبعد هذه الاحداث لم يتصدى سلطان علي خان لأي منصب حكومي فلقد كان من جملة الاثرياء ولديه ثروات طائلة من الاراضي في اذربيجان وكرمان ولذا كانت حياته مرفهة ولكن بعد مقتل ولده امين الملك عام 1909، على ايدي بعض اعدائه اصيب سلطان علي خان بجزع شديد مما ادى الى موته ولا يزال افرادا من اسرته موجودون في ايران مثل اسرة افخمي وقسم بأسم افخم ابراهيمي (مدني،1380،ص182–183).

الخاتمة

شهد الواقع الايراني تحولات كبيرة في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية وحتى الفكرية اثمرت بمجملها الى دفع الشعب الايراني الى اعلان ثورة دستورية تحمل في طياتها فكراً ليبراليا في محاولة لتقويض الحكم القاجاري المستبد، وعلى الرغم من محاولات النظام القاجاري تحجيم تلك الثورة والوقوف ضدها غير ان اصرار الشعب الايراني ورغبته في احداث تغيير سياسي يتمثل بتغيير النظام من ملكي مطلق الى ملكي دستوري دور كبير في ارغام مظفر الدين شاه على اعلان فرمان المشروطة ومن ثم رضوخ محمد علي شاه في النهاية لإرادة الشعب على الرغم منا ما افرزته شخصيته من تعالياً على الدستورية يسانده في ذلك اعوانه من البلاط الملكي داخلياً وروسيا القيصرية خارجياً، ولذا شكلت الثورة الدستورية نقطة تحول مهمة وانعطافة كبيرة في تاريخ ايران الحديث والمعاصر.

إنَّ المحافظة على أهداف الثورة وعدم تحييدها عن مسارها الذي رسمت لأجله، دفع بالدستوريين الى تقديم بعض التنازلات من اجل ضمان سيران مفعولها للحفاظ على الدستور، بالرغم من المرحلة الخطيرة التي كادت أن توأد الثورة في مهادها ، ومثلت الثورة الدستورية على الرغم من التناقضات التي اوجدتها في مراحلها الأولى، حالة من التلاحم والتكاتف تجاه الأزمات الداخلية ميزتها عن طبيعة ثورات البلدان الاخرى، فقد وقف رجال الدين والبازار ومختلف طبقات المجتمع الاخرى بوجه حركة التمرد التي قام بها سالار الدولة.

من خلال هذه الدراسة برزت كل من طهران وتبريز كمعاقل للاحرار في تغيير الواقع الايراني على الرغم من ان بقية المدن ساهمت بشكل او بأخر في مساندة الثورة الدستورية والوقوف بجانبها ودفعها نحو الامام نتيجة للدور القيادي لرجال الدين والفتاوي التي صدرت من النجف الاشرف في دعم الثورة كما كان لدور الفئة المثقفة الدور البارز في تأجيج مشاعر الشعب الايراني وتأجيج مشاعرهم من اجل تغيير الواقع وتقويض السلطة الحاكمة، لمسنا ذلك من خلال تتبعنا لمجريات الاحداث السياسية الداخلية في ايران منذ تولي محمد علي شاه للسلطة ورغبته في تعيين امين السلطان الموالي لروسيا في منصب الصدر الاعظم ودخوله في معترك مع اعضاء المجلس التشريعي الذين وقفوا بحزم ضد توجهات الشاه ورغبتهم في تعيين شخصية ليبرالية ان صح التعبير راغباً في تطبيق بنود المشروطية وعلى كابينته الوزارية وهو ما تمثل بشخص سلطان علي خان (وزير افخم) الا ان المشاكل المترتبة التي برزت ابان مدة وزارته البالغة حوالي اربعون يوماً فقط ساهمت في تعجيل تنحيه عن منصبه وتفرغه للحياة المدنية حتى وفاته.

لا يمكن ان نغفل عن حقيقة بأن ابرز ما جاءت به الثورة هو النظام البرلماني الذي شهدته إيران لأول مرة في تاريخها السياسي، فقد حولت نظام الحكم من النظام الملكي المطلق الى نظام ملكي دستوري، وهو ما منحها الأهمية البارزة في تاريخ القرن العشرين .

الهوامش

1- مظفر الدين شاه : خامس ملوك الاسرة القاجارية، تولى عرش ايران بعد اغتيال ابيه ناصر الدين شاه عام 1896، ولد عام 1851 واُختير ولياً للعهد عام 1856 حين كان عمره خمس سنوات وبقي في ولاية العهد لمدة اربعين سنة، كان يتصف بضعف النفس مصاب بالملل والاسقام وعاش في جهل تام بأوضاع العالم ومصالح مملكته، توفي عام 1907، ينظر: لازم لفتة ذياب المالكي، ايران في عهد مظفر الدين شاه 1896-1907، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة،1977،ص39-43.

2- محمد علي شاه: هو ابن مظفر الدين شاه ولد في تبريز عام 1872 ، واختير ولياً للعهد عام 1896 وعين حاكماً على اذربيجان في العام نفسه وهذا التعيين سباق اعتمدة ملوك القاجار ليتولى ولي العهد حكم هذا الاقليم لخصوصيته لموقع ايران، اذا يجاور روسيا والدولة العثمانية واغلب القبائل التي تقطنه من التركمان فضلاً عن اهميته الاقتصادية اذا يمثل سلة الخبز الايراني، تلقى محمد علي شاه تعليمه على مستوى عالٍ فهو يتقن اللغات العربية والانكليزية والروسية والاذرية. ينظر: صباح كريم رباح الفتلاوي، ايران في عهد محمد علي شاه 1907-1909،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2003،ص35-40؛ علي اكبر دهخيدا، لفت ناما (محمد علي شاه)، تهران، دنكشاة تهران، 1234، ص598.

3- شعاع السلطنة : الأبن الثاني لمظفر الدين شاه، تسلم مناصب حكومية رفيعة منها واليا على فارس للمدة ما بين عامي (1900-1904)، يعد من اغنى رجال ايران في ذلك العصر حيث بلغ معدل دخله السنوي حوالي 150 الف تومان سنويا. يُنظر: مهدي بامداد، شرح حال ايران، ط 3، ج2، تهران كلشن،1362،ص 99.

4- سيرغي ماركوفتش شابشال: وهو يهودي روسي كان المعلم والمربي لمحمد علي شاه عندما كان ولياً للعهد في اذربيجان، وفي الحقيقة كان شايشال هو الحاكم الفعلي لأذربيجان وكان وراء تنكر محمد علي شاه للدستوريين ومحاربتهم لقب بخان واديب السلطنة، كان يتقاضى راتباً شهرياً قدره 16 الف روبن كان يحضر مع محمد علي شاه كل المناسبات منها حضوره محاكمة الدستوريين بعد حل المجلس في مصيف باخشاه الملكي ، ترك العمل مع الشاه وغادر الى املاكه ومزارعه في شبه جزيرة القرم عام 1908، ينظر: حسن الجاف، الوجيس في تاريخ ايران، ج3، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص 368؛ فاطمة معزي ، شابشال (اديب السلطان) ، فصلنامه، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران، شماره، نهم، 14،1380-15.

5- اتهم محمد علي شاه جمعية تبريز بمنافستها للمجلس فلذا دعا لأكثر من مرة الى اغلاقها، غير ان الحقيقة تشير الى انه كان يخشى افكار اعضاء الجمعية الليبرالية وقدرتهم على تحرك الجماهير ضده، ينظر: زانت أفاري، انقلاب مشروطيت ايران 1906-1911، نقله الى الفارسية رضا رضائي، جاب سوم، تهران، 1385، ص 129.

6- امين السلطان: هو ميرزا علي اصغر خان (اتابك اعظم) ولد في طهران عام 1859 ويعد من ابرز رجالات السياسة المهمين في الدولة القاجارية ، شغل اكثر من منصب وزاري رفيع المستوى في عهدي ناصر الدين شاه وابنه مظفر الدين شاه، اصبح صدر اعظم 1898-1903، وفي عهد محمد علي خان اصبح رئيس للوزراء 1907، اغتيل في 31 اب 1907 ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الايرانية 1905-1911، العارف للمطبوعات، بيروت، 2012، ص235-241.

7- مشير الدولة: هو ميرزا نصر الله خان النائيني، ولد عام 1841 ، عرف بنزعته الليبرالية ومواهبه الادارية التي اهلته لتسلم مناصب ادارية رفيعة عُين عام 1895 وزيراً للخارجية ، يعد اول من تصدر منصب الصدر الاعظم في الثورة الدستورية، عزل من منصبه في اذار 1907، ينظر: قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الايرانية 1905-1911، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005، ص 90.

8- محتشم السلطنة: دبلوماسي ايراني عمل سفيراً لايران في الهند، اصبح معاونا لرئيس الوزراء (اتابك أعظم) في وزارته التي شكلها عام 1907 وانضم بعد فتح طهران عام 1909 الى الحزب الديمقراطي. ينظر: جمشيد ضرغام بروجيني ، منبع قبلي ، ص 601.

9- محمد الطباطبائي: من كبار مجتهدي ايران ولد في كربلاء عام 1834 وانتقل الى طهران ودرس فيها حتى اصبح من كبار علمائها، أمن بفكرة المشروطية وساندها حتى اصبح من كبار قادتها في طهران ، توفي عام 1921. ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي 1796- 1979، العارف للمطبوعات، بيروت، 2015، ص178-184.

10- فضل الله نوري: ولد في مدينة نور التابعة لمازندران عام 1843 وهو من كبار مراجع التقليد في ايران ، درسة المقدمات في ايران ثم سافر الى العراق، وحضر درس المجدد الشيرازي ثم رجع الى ايران عام 1882 اشترك في انتفاضة التبغ والتنباك 1891-1892، ودعم المشروطية في بادئ الأمر ثم اصبح من اشد المعارضين اليها، اعدم من قبل الأحرار نتيجة موقفه هذا بعد دخولهم طهران عام 1909. ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية، المصدر السابق، ص301-310.

11- السيد عبدالله البهبهاني: ولد في النجف الاشرف عام 1845 وهو نجل السيد اسماعيل مجتهد البهبهاني من كبار مجتهدي طهران ، ادى دورا كبيرا في احداث الثورة الدستورية الايرانية واصبح نائبا في الدورة الاولى للمجلس 1906-1908، اعتقل على اثر ضرب المجلس في 23 حزيران 1908 ونفي الى كرمنشاه، اغتيل في 15 تموز 1910 على يد الحزب الديمقراطي الايراني ودفن في النجف الاشرف. ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية، المصدر السابق، ص 80-84.

12- كان الاعتراض على بعض مواد الدسور ومنها المادة (8) والتي تنص على (ان اهالي البلاد متساوون امام قانون الدولة) فقد اعترضوا عليها كونها مخالفة للشرع والعقيدة الاسلامية فيما كان الاختلاف حول المادة (19) التي تنص على (ينبغي ان ينفق على تأسيس المدارس ومصروفات الدورة والشعب...) متذرعين بأن الرسوم الاجبارية تتنافي وتعاليم الشريعة وغرها من المواد القانونية للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبازار، المصدر السابق، ص226.

13- انقسم موقف علماء مدينة النجف الاشرف إزاء المشروطة إلى ثلاث تيارات ، كان الأول مؤيداً وسمي بـ"المشروطة" ودعمه ثلاث من كبار المجتهدين وهم كل من محمد كاظم الاخوند وعبد الله المازندراني وميرزا حسين خليل الطهراني ، في حين رفض المجتهد محمد كاظم اليزدي المشروطة وسمي تياره بـ"المستبدة" ، في حين ظهر تياراً محايداً لم يكن ذا فاعلية أو تأثير على مجريات الثورة الدستورية قاده الشيخ حسن صالح مهدي كاشف الغطاء . للتفاصيل انظر : رشيد الخيون ، المشروطة والمستبدة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر، بغداد-بيروت، ص 94-99.

14- سالار الدولة: هو ابو الفتح ميرزا ولد في تبريز 1880 وهو الابن الثالث لمظفر الدين شاه اصبح وزيرا لحسام الملك حاكم كرمنشاه عام 1897 وعين وكيل لأعمال ميزرا شفيع خان مستشار الملك عام 1903 كما عينه والده حاكماً على كردستان تميزت شخصيته وطموحه الا محدود بالمطالبة للحصول على العرش الايراني طيلة حياته فأعلن تمرده علانية وقام بأعمال السلب والقتل في المناطق القريبة من منطقة حكمه ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية، المصدر السابق، ص 124-127.

15- الميرزا حسين خليل الطهراني: ولد في طهران عام 1812 ودرس في النجف الاشرف على يد كبار علمائها مثل الانصاري وبقي مدرساً في حوزة النجف حتى نال درجة الاجتهاد واشتهر بالورع والتقوى وكان له دور فاعل وداعم للحركة الدستورية في ايران كان من رجال الدين المجددين الداعين الى تطبيق الدستور واجراء التغيرات في شكل النظام السياسي الايراني وانهاء الاستبداد توفي عام 1908 عن عمر ناهز 96 عام . ينظر: كاظم دويخ صبيح، التيارات الفكرية في ايران 1905-1979، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016، ص87.

16- محمد كاظم الآخوند (1839 – 1911) : وهو ابن ملا حسين النجفي ، من كبار مراجع التقليد في النجف الاشرف ، ولد في مشهد عام 1839 ، ودرس فيها المقدمات ، هاجر إلى العراق ودرس على يد الشيخ مرتضى الأنصاري والمجدد الشيرازي ، تزعم الجناح المؤيد للثورة الدستورية الإيرانية والمجلس . ينظر : صباح الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص119

17- عبد الله المازندراني (1843 – 1912) : عالم فاضل ومرجع كبير في النجف الاشرف ، ولد في مازندران ، درس في حوزات مشهد وأصفهان وسامراء والنجف ، كان من اشد المؤيدين للثورة الدستورية الإيرانية والمجلس ، ولشدة تأييده إليها سمي بـ"العالم الدستوري" . انظر : عدي محمد كاظم السبتي ، المصدر السابق ، ص186.

المصادر

اولاً: الرسائل والأطاريح

1. حسين عبد زاير الجوراني ، حركات المعارضة في ايران 1904-1925(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2009.
2. صباح كريم رباح الفتلاوي، ايران في عهد محمد علي شاه 1907-1909،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2003 .
3. عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الإيراني، 1906-1911، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2013.
4. قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الايرانية 1905-1911، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005.
5. كاظم دويخ صبيح، التيارات الفكرية في ايران 1905-1979، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016.
6. لازم لفتة ذياب المالكي، ايران في عهد مظفر الدين شاه 1896-1907، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة،1977.

ثانياً: الكتب باللغة العربية والمعربة

1. أ.ج.ب . تايلور، الصراع على سيادة اوروبا 1848-1918، ت. فاضل جدكر، بيروت،2009.
2. حامد الغار، دور العلماء المعارض في السياسة الايرانية، مركز الابحاث العربية، بيروت، 1980.
3. حربي محمد، تطور الحركة الوطنية الايرانية، 1890-1953، بغداد،1972.
4. حسن الجاف، الوجيس في تاريخ ايران، ج3، بيت الحكمة، بغداد، 2005 .
5. خضير مظلوم فرحان البديري، التاريخ المعاصر لايران وتركيا، ط 2، العارف للمطبوعات، بيروت، 2015.
6. ـــــــــــ، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الايرانية 1905-1911، العارف للمطبوعات، بيروت، 2012.
7. ـــــــــــ، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي 1796- 1979، العارف للمطبوعات، بيروت، 2015.
8. رشيد الخيون ، المشروطة والمستبدة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر، بغداد-بيروت.
9. طلال مجذوب، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية 1906-1979، دار ابن رشد، بيروت، 1980.
10. فرح صابر محمد، المثقفون الايرانيون من التأسيس الى الثورة الدستورية في ايران انموذجاً، دار الكتاب العربي، بغداد،2011.
11. كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985.
12. محمد كامل محمد الربيعي، دور المجلس الايراني في المرحلة الاخيرة من العهد القاجاري 1905-1925، بغداد،2007.

ثالثاً: المصادر باللغة الفارسية

1. احمد باقر عاقلي، شرح حال رجال سياسي ونظامي معاصر ايران، مجلد سوم، تهران، 1380، ص87.
2. احمد كسروي، تاريخ مشروطية ايران، تهران، النتشارات امير كبير، 1333.
3. اروندا ابراهيميان، ايران بين ثورتين، ت. مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984.
4. اسماعيل رائين، بازنكري تاريخ معاصر ايران وخيانة رجال ايراني، در دوران قاجار، تهران، 1373، ص 89.
5. جلال الدين مدني، تاريخ سياسي معاصر ايران، جلد اول، دفتر انتشارات اسلامي، تهران،1380.
6. جمشيد ضرغام بروجني، نخست وزيران ايران از ابتداي مشروطيت تاكنون ، ميرزا سلطانعلي خان وزير أفخم، مجلة وحيد، تير،1350، شمارة
7. زانت أفاري، انقلاب مشروطيت ايران 1906-1911، نقله الى الفارسية رضا رضائي، جاب سوم، تهران، 1385، ص 129.
8. عبد الحسين نوائي، دولتهاي ايران ازغاز مشروطيت اولتيماتوم، تهران، بابك، 1393.
9. علي اكبر دهخيدا، لفت ناما (محمد علي شاه)، تهران، دنكشاة تهران، 1234.
10. فاطمة معزي ، شابشال (اديب السلطان) ، فصلنامه، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران، شماره، نهم، 1380.
11. مهدي بامداد، شرح حال ايران، ط 3، ج2، تهران كلشن،1362،ص 99.
12. مهدي ملك زاده، تاريخ انقلاب مشروطيت درايران، تهران، مطبعة فردين، 1329.

رابعاً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Edwared G. Browne, the Persian Revolution of 1905-1909, Cambridge at the university press, London,1910.

2. Bradly Jahan Borougerdi, Constitutionalism, Socila Democracy, and Nationalism, and The first Communst Movement in Iran, 1905-1921, Master of Arts in History, the university of Texas At Arlington, 2006.

خامساً: الشبكة الدولية للانترنت

شروح ومذاكرات مجلس شورى ملى، دوره يك ، جلسة 52، 29 اسفند 1285 ش (21 اذار 1907، ص 3،4،5 ، على الموقع الالـــكتروني http:// www.ical.ir